| | |
|---|---|
| **الكلية** | **كلية العلوم السياسية** |
| **القسم** | |
| **المادة باللغة الانجليزية** | Human Rights |
| **المادة باللغة العربية** | **حقوق الانسان** |
| **المرحلة الدراسية** | **الأولى** |
| **اسم التدريسي** | **م.م. اكرم عبد داود** |
| **عنوان المحاضرة باللغة الانجليزية** | Human rights in ancient times |
| **عنوان المحاضرة باللغة العربية** | **حقوق الإنسان في العصور القديمة** |
| **رقم المحاضرة** | 2 |
| **المصادر والمراجع** | **حقوق الانسان / حافظ علوان الدليمي** |
| | |
| | |

**محتوى المحاضرة**

## حقوق الإنسان في العصور القديمة

كان التاريخ الإنساني عبر تسلسله الزمني محطة لعديد من الحضارات البشرية في مختلف بقاع العالم، وكانت هذه الحضارات محكومة بظروف متطلبات وجودها وديمومتها، وكان لكل منها خصوصية ذاتية تركت بصماتها على مختلف نواحي الحياة ومنها الإنسان وحقوقه قبولاً ورفضاً سلباً وإيجابا.

وفي خضم هذا الاختلاف في الدوافع والأسباب كانت الحضارة البابلية رائدة في هذا المجال دون نسيان دور الحضارات الأخرى من يونانية ورومانية وفارسية وإسهاماتها في مجال حقوق الإنسان.

## حقوق الإنسان في الحضارات العراقية

الحديث عن الجذور التاريخية لحقوق الإنسان يقودنا بالضرورة للحديث عن الحضارات العراقية القديمة التي عرفها وادي الرافدين من الأكدية والأشورية والبابلية.

فقد كان لها السبق والريادة بمسألة الحقوق والحريات وطلب المساواة، وانه الأمر مدهش أن يكون البدء التاريخي لهذه الحقوق هو في شريعة (حمو رابي) في حدود

(٧٥٠ق. م) فقد مرت البشرية بدهور طويلة لا يحكمها غير شريعة الغاب حتى أتى (حمو رابي) فاحدث نقلة نوعية لا سابقة لها، وعلى نحو يدخل الجماعة البشرية في نمط جديد من العلاقات تحدد به الحقوق والواجبات على نحو دقيق وملزم للإفراد، والجهة الحاكمة ولعل حدوث هذا الشيء في تلك الفترة الموغلة في القدم هو أمر يثير الدهشة والإعجاب وكان العراقيون خلال أطوارهم الحضارية، سواء كانت سومرية أم أكدية، بابلية أو أشورية، يطالبون عاهلهم دوما باعتباره نائبا للإلهة بوضع قوانين وقواعد وتطبيق إجراءات تكفل للجميع الحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة. وهو أمر رائع وغريب حقا إن في تلك الأزمنة السحيقة شعب يطالب وحاكم يستجيب. وهذا ما حصل فعلا في العراق القديم !!!

لقد ورد في نص سومري ما يمكن اعتباره أقدم وثيقة تاريخية تشير صراحة إلى أهمية حقوق الإنسان والتأكيد على حريته ورفض كل ما يناقض ذلك. ففي عام (١٨٧٨م) تم العثور في مدينة (الشطرة) جنوب العراق على لوح سومري يضم عددا من الإصلاحات الاجتماعية التي وضعها العاهل السومري (أور كاجينا) الحاكم لكش، للقضاء على التمايز الاجتماعي بين الفقراء والأغنياء والمساوئ التي كان يعاني منها سكان دولة – المدينة آنذاك، وإزالة المظالم والاستغلال الواقع على الفقراء من قبل الأغنياء والمتنفذين ورجال المعبد. وحيث ورد نص يقول: بيت الفقير صار بجوار بيت الغنيم رغبة في تحقيق المساواة بين الناس في مجتمع دولة – المدينة.

وقد قام بالفعل ذلك الحاكم بوضع القوانين التي توفر للشعب الحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة. والريادة الحضارة وادي الرافدين لم تتوقف عند هذا الحد بل تعدته بأن كان لها السبق بالحديث عن المطالبة بحق المرأة، وحيث وضعت الإصلاحات الاجتماعية وأعقبتها قوانين وشرائع وفي جميعها كان للمرأة نصيب كبير فيها. ففي شريعة (أور نمو) (٢١١٣ – ٢٠٦٠ ق. م) هناك عدد من القوانين تعالج حقوق المرأة غير المتزوجة والمرأة المتزوجة والمرأة المطلقة. والمتتبع لهذه الحضارة سوف يدهش من أخرى لاهتمام هذه الحضارة بالإنسان وحقوقه وبالذات حق المرأة بحيث لم يعرف هذا الحق حدا يتوقف عنده على يد هذا الحاكم أو ذاك. ولربما يعود جزء من هذا الاهتمام بالمرأة وحقوقها إلى المرأة ذاتها كونها كانت سابقة وسباقة على بعض النسوة المعاصرات.

فقد شاركت نساء سومريات أزواجهم الأمراء والحكام في الإشراف على شؤون الدولة

وتصريف الأمور المالية وجمع الضرائب وتوزيع الأرزاق وترؤس الحفلات وكان منهن كاهنات في المعبد ومساهمات في هيئة المحلفين أمام مجلس للقضاء في مدينة (نفر) وان ما عرفه عصر نبوخذ نصر الثاني (٦٠٥ – ٥٦٢ ق. م) من أمثلة عديدة لما حوته تلك القوانين والشرائع من حقوق للمرأة والامتيازات متقدمة في حينها كحق التعليم وإدارة أملاكها الخاصة بنفسها.

وقد ضمت شريعة حمو رابي (١٧٩٢–١٧٥٠ ق.م) أشهر القوانين التي اهتمت بحقوق الإنسان فقد احتوت على أكثر من (٣٠) مادة قانونية مختلفة من قضايا تتعلق بالقضاء والشهود والسرقة والنصب وشؤون الجيش والزراعة والقروض كما أنها عالجت شؤون العائلة من زواج وطلاق وارث وتبني وتربية وكل ماله علاقة بحياة وشؤون الأسرة فقد كان حرص حمو رابي الأساسي على سيادة المجتمع البابلي ورفاهية وسيادة القانون والنظام وتأكيد على إنصاف المظلوم وحماية الضعيف والأيتام والأرامل ورعاية الإجراء والضرب على أيدي المستغلين والمرتشين من الموظفين والجباة والامريين في الجيش، هذا ما جاء في مقدمة شريعته. وعلى العكس هناك من يرى إن الفرد لم يتمتع بأي حقوق وحريات تجاه سلطة الدولة في المجتمعات العبودية، إذ خضع الفرد في الإمبراطوريات الشرقية في العراق ومصر. خضوعاً تاما للدولة في النواحي الدينية والدنيوية، بل امتد هذا الخضوع ليشمل أكثر الأمور خصوصية كالزواج والطلاق والعائلة. ورغم ذلك وحتى لو أقررنا بهذه الحقيقية وسلمنا بها فأن الحضارات الأخرى القريبة منها والتي تلتها لم ترتق إلى مستوى الرقي والاهتمام والمعرفة التي بلغته حضارة وادي الرافدين فيكفي أن نشير إلى إن مصر الفرعونية لم تعرف هذه الحقوق والممارسات الإنسانية حتى منتصف القرن الخامس قبل الميلاد إذ كان الفرعون قبل ذلك يعد نفسه إلها مطلقا في الحكم وهو وحده مصدر التشريع والعدالة.

**حقوق الإنسان في الحضارة اليونانية**

كان الوضع في المدن اليونانية القديمة مختلفا، إذ اعترف لطبقة (المواطنين الأحرار) فقط بالحق في الإسهام في تسيير الدولة.

وما كان يجمع دول المدن اليونانية كلها إن جميع سكانها كانوا ينتمون إلى ثلاث طبقات تختلف الواحدة منها عن الأخرى من الناحيتين السياسية والقانونية، ويمكن تصور

هذه الطبقات على شكل هرم تستقر في قاعدته طبقة العبيد، وهي الطبقة التي تشكل الدعامة الاقتصادية التي يقوم عليها النظام في دويلات المدن اليونانية ويذهب (أرسطو) في هذا الاتجاه عندما يقول: ((هناك من الكائنات ما يعزز نشأته للرئاسة، وهناك من تعززه نشأته للخضوع وإذا تساويا في الحقوق، أو توليا السيادة على النقيض ما تفرضه الطبيعة عاد ذلك عليها بالضرر، وتظهر الطبيعة بجلاء ان البعض أحرار بالطبع وان البعض أرقاء بالطبع)).

حتى وصل الأمر بالعبيد إلى الوقوع ضحية للقتل من قبل المواطنين العاملين بمراكز متقدمة في المجتمع من خلال تحريض الشرطة للإيقاع بهم ولو بمجرد الاشتباه، وباختصار شديد إن أدمية الإنسان كانت مسحوقة تماما، وكان هذا الأمر يبدو دينيا من أن الإله (زيوس) خلق الناس من معادن مختلفة، طبقة المواطنين من الذهب الخالص، والأجانب من الفضة، والعبيد من الحديد. لذلك كان من الصعب جداً تغيير أو اقتلاع ذلك الإيمان الرباني من عقيلة المواطن اليوناني سواء كان عادياً أو فيلسوفا.

وما أصاب العبيد أصاب الأجانب كذلك ولكن بدرجة اقل وطأة حيث لم تكن مكانتهم متميزة عن مكانة العبيد إلا من حيث التمتع بالحقوق المدنية فقط دون الحقوق السياسية، وحتى الديمقراطية التي يفتخر بها الإغريق فقد كانت ضحية لهذا التمييز إذ أطلق عليها مصطلح الديمقراطية العرجاء كونها اقتصرت على الرجال دون النساء والمواطنين دون العبيد والأجانب الذين شكلوا الأغلبية . من السكان.

ولكن الحضارة اليونانية عرفت انعطافة كبرى إزاء حقوق الإنسان وأدميته في تأكيدها على إنسانية الإنسان وأدميته حيث بات (الإنسان مقياس كل شيء).

وما كان ذلك ليحدث لولا ظهور جماعة (السفسطائيون) الذين أثاروا مفاهيم ليست جديدة فقط وإنما خطيرة هزت الإيمان الديني والاجتماعي. وكنتيجة لهذه الطروحات فقد تمكن الفرد من السعي لتحقيق ذاته متخطيا بذلك قوانين وقيم المجتمع السائدة لقد كانوا بحق الرواد الأوائل من الإغريق في بحث ومناقشة إشكالية أدمية الإنسان وحقوقه، وكانت هذه الجماعة بمثابة ناقوس أيقظ الكثير من الجماعات الأخرى من فلاسفة وكتاب، وأفسحت المجال لظهور مدارس عديدة كان لها دور في طرح ومناقشة آدمية الإنسان ووجوده، فقد جاءت المدرسة (الكلبية) داعية إلى المساواة بين البشر، تلك الدعوة القائمة

على الزهد في خيرات الدنيا التي من شأنها أن تؤدي إلى إزالة أسباب القوة، وإضعاف رغبات الإنسان الجانحة إلى الظلم والاستبداد، وبذلك يمكن أن تتحقق المساواة بين الناس فلا أغنياء ولا فقراء ولا سادة ولا عبيد وقد جاءت (الابقيورية) لتضيف بعدا آخر للجانب الإنساني وذلك بمناداتها بالمساواة بين الناس وإشاعة روح الإخاء بينهم ومناداتها إلى إقامة عالم واحد يسوده قانون واحد وقد ترافقت تلك المناداة مع ظهور المدرسة الرواقية بزعامة (زينون) التي نادت بمبدأ الإخوة بين البشر مهما كان وضعهم الاجتماعي ومهما كانت أعراقهم ما داموا جميعاً يتبعون قانونا واحدًا هو القانون الطبيعي وان تماثلهم في السمات الأساسية التي تحكم البشر يجعلهم يتمتعون بحقوق متساوية تضمهم كمواطنين جميعاً في جهورية عالمية واحدة.

وكانت خاتمة الحضارة اليونانية باتجاه حقوق الإنسان قد جاءت على يد (سولون) في تأطير أدمية الإنسان تأطير قانوني فقد جاء عبر دستوره والذي وضعه موضع التطبيق العملي واهم ما جاء به هو انه أعطى الشعب الحق دون تمييز بين غني وفقير في المساهمة بانتخاب قضائه كما وسع من نظام الديمقراطية الاثنية، وذلك بموجب محكمة مكونة من ممثلي الشعب (محاكم شعبية). فأن هذا لا يعني إن أثينا وبعدها روما قد شهدتا عصراً تمتع فيه الفرد بكامل حقوقه وحرياته تجاه الدولة فهذا القدر الضيق من الحقوق الذي تمتع به الفرد كمواطن لم يكن يحول دون هيمنة الدولة على شؤون الدين والدنيا، وكما يؤكد (أفلاطون) (فأن الدولة هي التي تتمتع بالوجود الحقيقي وليس للفرد مكان فيها إلا كآلة لخدمتها).

ورغم هذا التقدم الذي يبدو كبيرا فأن الحضارة اليونانية كانت تجهل معنى الحرية الفردية المستندة إلى القانون، حيث اقتصرت الحرية على الخطابة بوصفها جزءاً من الدولة وخادمة لها، إما الحريات الشخصية للإفراد فهي لم تخرج عن سلطات الدولة حتى في إيمان الفرد وممارسة طقوسه الدينية.

**حقوق الإنسان في الحضارة الرومانية**

إذا كانت هناك سمة انفردت بها الحضارة الرومانية فهي اهتمامها بالقانون وبالذات القانون الدولي، الذي تضمن أفكارا إنسانية متعلقة بالسلم العالمي وأفضل من جسد هذا الاهتمام هو (شيشرون) (.... يجب أن تكون الحقوق القانونية للمواطنين في الجمهورية

الواحدة متساوية)، إلا أن أفعالهم ناقضت أقوالهم إذ تسلموا بنظام الرقة بشكل أوسع من تسليم الإغريق بها حتى إن (جيستنيان) المسيحي سلم به كقدر واقع.

فإذا كانت لـ (شيشرون) الريادة في طرح فكرة القانون والمناداة بالمساواة فقد أبدى آخرون من بعده وربما تأثرا به إلى طرح مبادئ وأفكار تبعث الأمل في تحقيق أدمية الإنسان ويأتي (بوليب) الذي رأى ما آلت إليه مركزية السيادة وحقوق الأفراد من فساد وتدهور إلى ضرورة الأخذ بفكرة الدستور المختلط الذي يقوم على أساس توازن وتعادل الطبقات الاجتماعية، بحيث تصبح الحرية حرية الجميع لا حرية الفرد أو جماعة أو حرية فوضى. وبنفس الاتجاه ذهب (سينكا) إلى ضرورة مساواة الأفراد جميعاً كونهم إخوة ينتمون إلى دولة واحدة هي الدولة العالمية.

إن هؤلاء الفلاسفة وغيرهم كانوا سببا بدفع الحضارة نحو الإمام صوب تأكيد أهمية الإنسان واقل ما يمكن أن توصف طروحاتهم بأنها طروحات جريئة وواضحة، ويظهر ذلك جليا من خلال ما ذهبت إليه هذه القوانين كونها قيدت سلطة الحكام المطلقة الشديدة بالنفي، والإعدام، وأمنت سلامة حياة المواطن الروماني، وحقه الدستوري من خلال إعطائه الحق في استئناف تلك الأحكام الشديدة أو جعل الرأي النهائي في تلك الأحكام من حق جميع الشعب.

كما ان التقييد قد امتد ليشمل القواعد الخاصة بالعقوبات المتعلقة بجرائم القتل والسرقة وتدبير الفتن والمؤامرات والاعتداء على الغير. حيث تم تقيد الحقوق بناياتها وفقا للقاعدة الرومانية التي تقرر ((إن أحكام القانون هو أن يحيا الفرد أمينا ولا يؤذي أحدا وان يؤدي كل ذي حق حقه)).

وخلاصة القول في هاتين الحضارتين (اليونانية والرومانية) أن الحديث عن حقوق الإنسان كما نعرفه اليوم لم يكن واردا فيها على الإطلاق إنما كانت إسهاماتهم تتمثل في فتح الأبواب أمام الآخرين لتناول هذه الأفكار وتطويرها وصياغتها بشكل معاهدات وإعلانات دولية وإقليمية تهتم بموضوع حقوق الإنسان.

**حقوق الإنسان في الحضارة الفارسية**

إذا كان للحضارات السابقة إسهامات في مجال حقوق الإنسان وحرياته وتم التعبير عنها على شكل أفكار وطروحات وفلسفات، وقسم منها كان لها الريادة وللأخرى إضافات

وتطورت هذه الأفكار لتتحول إلى قواعد قانونية. أما بشأن الحضارة الفارسية فان الأمر مختلف تماما حيث كانت آدمية الإنسان ليست مسحوقة وإنما غير موجودة أساسا إلا لفئة قليلة جدا من المجتمع الفارسي الذي قسم إلى طبقة الملوك وهم الحكام والأمراء ولهم حق الطاعة والتقدير، وقد وصل الحال بالقيم الأخلاقية والإنسانية في الحضارة الفارسية القديمة حدا من التردي حتى طال الملوك الذين اتصفوا بالكذب والغدر. وهذا أحد ملوكهم المصلحين (دارا) مبررا حروبه ضد الملوك التسعة في المقاطعات الإيرانية، بأنهم يكذبون، وكذبهم هذا كان وراء ثورة شعوب الأقاليم الفارسية. وأما طبقة رجال الدين الذين يأتون بعد الملوك من ناحية الشرف والرفعة والمركز الاجتماعي وتأتي طبقة الأشراف المتكونة من كبار التجار والقادة العسكريين وكبار موظفي الدولة والجيش ورغم تعدد واختلاف هذه الطبقات فهناك قواسم مشتركة وعلاقات متداخلة تعتمد على منزلة الشخص وقدرته الذاتية والمادية ومكانته الاجتماعية. في حين انعدم وجود أية رابطة تربط هذه الطبقات مع الطبقة الأكثر عددًا وهي طبقة العامة وهي الطبقة الأقل منزلة وشرفا ورفعة ولا يجوز مساواتهم بغيرهم من الطبقات الأخرى وإلى جوارهم طبقة الأرقاء. فالظلم والاضطهاد امتد ليشمل المرأة التي أبيح استغلالها للدعارة حتى داخل معابدهم. فقد كانوا مناهضين لمبدأ المساواة بين الناس حيث كان النظام الإقطاعي هو السائد اجتماعيًا بكل ما فيه من قسوة وظلم، ورغم هذه الصورة المأساوية، فأن الحضارة الفارسية أنجبت ملوك عظام لم يرضوا بظلم الإنسان لأخيه الإنسان، فقد اهتموا كثيرًا بالإنسان وحقوقه ومفردات حياته اليومية، فقد كان الملك (لهراسب) مثلاً محموداً عند أهل مملكته، شديد التفقد لأصحابه، بعيد البهجة، أما أبنه (يثنتاسب) ليس بأقل شأن من أبيه، فقد قال عند تتويجه ((نحن صارفون فكرنا وعلمنا إلى كل ما ينال به الخير)). كما لا ننسى بهذا الصدد الإسهامات الكبيرة التي أسهمت بها الديانة (الزرادشتية) التي اجتاحت الأقاليم الفارسية منادية بالمساواة الإنسانية والسمو بالروح البشرية. ورغم كل تلك الحقائق والوقائع نقول لم تستطيع هذه الحضارة الارتقاء بالإنسان وحقوقه إلا بعد دخولها الإسلام.